في مجلس «دمشق».. عضو مكتب تنفيذي ينفعل غضباً على دوائر الخدمات بسبب المخالفات؟

انتقادات تطول «السكن البديل» وحجة الشركات: نقص العمالة والمحروقات

مدير دوائر الخدمات: لسنا ملائكة لنعلم بكل المخالفات.. وغراوي: هناك مخالفات بطوابق كاملة!

فادي بك الشريف

شن أعضاء في مجلس محافظة دمشق هجوماً حاداً على واقع التنفيذ في مشروع السكن البديل «باسيليا سيتي» معتبرين أن الإنجاز يسير بوتيرة ليست مقبولة على الإطلاق الأمر الذي يلحق الضرر بالمواطنين، علما أن مبررات الشركات المنفذة تتلخص بنقص مادة المحروقات ونقص العمالة.

وطالب عدد من الأعضاء بتخصيص المواطن بالسكن وإنجازه على نفقته الخاصة في حال استمر التأخر لضعف المدة، علما أن المعنيين في المحافظة يؤكدون أنه في حال تأخر المؤسسة العامة للإسكان فإن بدلات الإيجار تقع على عاتقها.

كما انتقد الأعضاء تأخر تنفيذ عقود صيانة وتزفيت عدد من الشوارع والطرقات، والحجة حسب المديرين المعنيين نفسها وتتعلق بنقص كميات المازوت المخصصة للشركات، مؤكدين وجود سوء تنفيذ أيضاً بالنسبة لعدد من الشوارع ممن تم تزفيتها وخاصة في أوتستراد الفيحاء، إضافة إلى إخفاق في المراقبة ووجود تقصير من المعنيين وسط عزوف المتعهدين عن العمل بسبب «المازوت» وقال أحد الأعضاء: ترقيع عدد من الحفر لا يحتاج إلى اختراع.

وأكد رئيس مجلس المحافظة خالد الحرح توجيهات المحافظ بإزالة المخالفات «عن بكرة أبيها» وتنفيذ المرسوم بحذافيره وتحويل المخالف للقضاء، مبيناً أن لا مبرر لرؤساء الدوائر الخدمية بالقول: لم نعلم بالمخالفة؟

وفيما قال مدير دوائر الخدمات: «لسنا ملاكاً لنعلم بكل المخالفات»، رد عليه الحرح أن لدى دوائر الخدمات كادراً وموظفين يفترض القيام بمهامهم على أكمل وجه ناهيك عن متابعة الشكاوى الواردة.

> دكاك: تأخر في «باسيلا سيتي» لأكثر من الضعف.. والحموي: نعاني من الكهرباء

موضوع المخالفات تسبب بانفعال عضو المكتب التنفيذي مازن الغراوي ليؤكد بشكل غاضب أن الأمر من مهام دوائر الخدمات ويفترض القيام بدورها بالشكل المطلوب.

وقال: هناك مخالفات بطوابق ومحضر كامل وموجودة بالاسم والمنطقة وأصبح المحافظ بصورة الموضوع، مضيفاً: نحن نراقب عمل البلديات ونصدر التعليمات وليس من مهام أعضاء المكتب التنفيذي القيام بعمل البلديات والهدم، والمكتب التنفيذي يقوم بهذه المهمة نظراً لعدم تحققها من البلديات.

هذا وتم التأكيد على البدء بحملة على المخالفات، بينما بين الغراوي أن محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي وجه بأن كل مخالفة بعد عام ٢٠١٢ ستهدم.

وحول موضوع التزفيت بين مدير الصيانة غسان الخطيب أنه سيتم تأمين المادة للبلديات عند توافرها.

على حين أكد مدير الدراسات الفنية في دمشق معمر دكاك أن موضوع السكن البديل من مهام المؤسسة العامة للإسكان، وتقع مهام المحافظة في تأمين الأضابير الفنية والتمويل والمواقع، مبيناً وجود بطء بالتنفيذ وتم توجيه عدة كتب إلى المؤسسة بهذا الخصوص.

وبين دكاك وجود ٢١ مقسماً في السكن البديل تم التعاقد عليها وهي قيد التنفيذ، معتبراً أن نسب التنفيذ متفاوتة وهناك انحراف وتأخر لأكثر من الضعف.

وتحدث مدير الإشراف هشام الحموي عن معاناة الكهرباء والتي لا تأتي سوى نصف ساعة في (الصيانة)، بينما قال المشرف على مجمع الخدمات عماد العلي إن دوائر الخدمات تحصل على مادة المازوت حسب الحاجة.

بينما أكد عضو المكتب التنفيذي شادي سكرية أن الشركات في السكن البديل تحصل على المحروقات حسب المتاح.

هذا وتطرقت المداخلات حول واقع عمل البلديات، وحصول ازدحام في طريق فكرسوسة لقيام أحد التجار بضم الجزء الذي قام بتوسيعه إلى أملاكه الخاصة.

لا يمكن محاسبة الطبيب على تعرفة لا تتجاوز ٧٠٠ ليرة

نقيب أطباء ريف دمشق لـ«الوطن»: التأخر في إصدار التعرفة الطبية يفتح باب الفوضى

محمد منار حميجو

اعتبر رئيس فرع نقابة الأطباء في ريف دمشق خالد موسى أن التأخر في إصدار التعرفة الطبية يفتح باب الفوضى في أجور الأطباء على مبدأ المثل القائل «من أمن العقوبة أساء الأدب»، موضحاً أنه لا يمكن محاسبة أي طبيب على تجاوزه للتعرفة الحالية التي لا تتجاوز ٧٠٠ ليرة بينما في المقابل أسعار المواد الطبية مرتفعة إضافة إلى الظروف المعيشية الصعبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين موسى أنه لا يوجد لدينا أي مبرر لتأخر إصدار التعرفة الطبية الجديدة وكلنا بانتظار إصدارها.

وفيما يتعلق بموضوع تقديم الاعتراضات من بعض الأطباء الذين تم استبعادهم من الدعم بين موسى أن عدد الأطباء الذين تقدموا بطلبات للحصول على وثيقة نقابية لإثبات أنه ليس لديه عيادة خاصة حوالي ٢٥ طبيباً معظمهم أطباء موظفون في القطاع العام، مشيراً إلى أنه ستتم دراسة هذه الطلبات للتأكد من صحة طلباتهم.

وأشار إلى أن ريف دمشق من أكثر المحافظات التي حدث فيها تهجير للأطباء من أماكنهم بسبب الحرب الإرهابية التي مرت على سورية، مشيراً إلى أن أغلبهم فتحوا عيادات خاصة لهم في أماكن سكنهم ومنهم أيضاً من كان يعمل في مراكز بأجر تحت وصاية أخرى.

ولفت إلى أن عدد الأطباء المسجلين حالياً في النقابة أكثر من ٢٤٠٠ طبيب، كما أن هناك ٥٠٠ طبيب مغترب كانوا ملتزمين بدفع الرسوم السنوية المترتبة عليهم ويمارسون عملهم ضمن الأطر القانونية في البلدان التي يوجدون فيها بمعنى أن هناك حوالي ٣ آلاف طبيب مسجلين في النقابة داخل سورية وخارجها.

وبين أنه يحق للطبيب السفر خارج سورية سواء للدراسة أو بعقد عمل مع علم النقابة بذلك والتزامه بدفع الرسوم النقابية المترتبة عليه سنوياً.

وأكد موسى أنه لم يصدر منذ عام ٢٠١٥ حتى الآن شطب أي طبيب من فرع ريف دمشق لعدم التزامه بدفع الرسوم السنوية للنقابة، في حين تم شطب عدد قليل من الأطباء نتيجة انتمائهم غير الوطنية.

وأكد موسى أنه لم يصدر خلال دورة مجلس الفرع حتى الآن شطب أي طبيب نتيجة مخالفات مسلكية، مشيراً إلى أن يجب أن تكون هناك مخالفة موجبة لعقوبة الفصل وهذا لم يحدث حتى الآن في ريف دمشق.

> ٥٠٠ طبيب مغترب ولم نشطب أي طبيب منذ عام ٢٠١٥ لعدم تسديد الرسوم

عضو مجلس محافظة القنيطرة: كشوف وهمية صرفت لمشروع صرف صحي لم ينفذ في تجمع حجيرة

شركة قطاع مشترك قامت بتأجير الأرض التي خصصت لها منذ ٢٥ سنة!؟

القنيطرة - خالد خالد

أخذ موضوع إقرار وتصديق الإعانة المقدمة من وزارة الإدارة المحلية والبيئة لدعم الوحدات الإدارية حيزاً من نقاشات الجلسة الثانية لمجلس محافظة القنيطرة بدورته العادية الرابعة، حيث اعترض محمد خنيفس على تخصيص الإعانة لمشروعات طرق لأن في ذلك هدراً للمال العام، وغالباً ما تكون تلك المشروعات عبارة عن ترقيع وتأهيل وعند أول مطرة يعود الأمر كما كان عليه سابقاً، مطالباً بتخصيص تلك الاعتمادات لمشاريع النظافة وتحسين الواقع البيئي وإنارة الشوارع بالطاقة البديلة حيث تعاني أغلبية البلديات من تردي واقع النظافة بسبب كثرة أعطال الآليات، علماً أنه لو تم تخصيص الوحدات الإدارية في ريف دمشق بمليارات الليرات لمشروعات طرق فهي غير كافية.

وكشف أحمد الحسن أنه تم أنفاق نحو ١,٥ مليار ليرة على تجمع مفرق حجيرة منذ عام ٢٠١٨ وحتى تاريخه الواقع الخدمي سيئ بالتجمع، ولو تم إنفاق هذا المبلغ في مكانه الصحيح وتمت متابعة العمل بإخلاص وضمير لكان تجمع حجيرة من أفضل التجمعات ولن يحتاج أي إعانة.

واتهم حسن الطويل بعض الجهات بصرف كشوف وهمية على مشروع تأهيل الصرف الصحي في تجمع حجيرة وتنفيذ ١٧ ريكاراً، في حين لم يتم تنفيذ هذا العمل على أرض الواقع، لافتاً إلى تبرير البلدية التي أكدت أن أغطية الريكارات تمت سرقتها ومن ثم تم ردمها بالأنقاض خلال أعمال ترحيل الردميات من التجمع، واليوم تم تخصيص تجمع حجيرة بنحو ٥٠ مليوناً لتنفيذ مشروع تعبيد طرق من دون أن يتم تأهيل الصرف الصحي.

وأشار خالد جروان إلى أن شركة بركة (قطاع مشترك) لم تقم باستثمار الأرض التي خصصت بها منذ ٢٥ عاماً، كما أنها لم تسدد أي مبلغ مالي لزراعة القنيطرة، وأن الشركة أو أحد العاملين فيها يقوم بتأجير وتضمين الأراضي للفلاحين في القطاع الجنوبي، كما أن هناك إشارات استفهام حول عملها والجدوى منها، علماً أنها تحصل على المحروقات والسماد والبذار بشكل مستمر.

ولفت إلى مشتل صيدة لإنتاج غراس الزيتون الذي تم تأهيله مؤخراً، حيث تقوم مديرية الزراعة بري الغراس عن طريق الصهاريج بعد جفاف البئر التي تم تأهيلها، متسائلاً: لماذا لا تتم الاستفادة من منح المنظمات الدولية في دعم المشتل لكونه الوحيد لإنتاج غراس الزيتون.

واشتكت دنيا مسعود من تجاهل المعنيين بالمحافظة لعوائل شهداء تجمع جديدة الفضل ومنذ عام ٢٠١٦ لم يتم تكريم الإعانات المقدمة من وزارة الإدارة المحلية لدعم الشهداء، مبينة أن أسر الشهداء ليست بحاجة إلى درع أو وسام أو ساعة حائط أو شهادة تقدير في ظل الوضع المعيشي الصعب.

من جانبه أشار نافع زكريا إلى قيام الجمعية الشركسية بالتبرع بوسيلة نقل لأهالي بئر عجم وبريقة وروبحينة ولكنها بحاجة إلى مازوت ولسفرتين فقط من أجل تخفيف العبء على الطلاب والأهالي في ظل أزمة النقل الخانقة حالياً على أرض المحافظة وغياب وسائل النقل.

وبين رئيس لجنة الموازنة ونائب المحافظ حسين إسحاق أنه تم وضع رؤية لتوزيع الإعانات على الوحدات الإدارية البالغة ٥٥٠ مليون ليرة من أجل مشروعات الطرق بعد اتباع ملف الصرف الصحي إلى الشركة العامة للصرف الصحي.

وأفاد مدير زراعة القنيطرة أحمد ديب بأن شركة بركة خصصت بـ٢٥٠ دونم من أملاك الدولة وتم نقل الملكية على صحيفة السجل العقاري للشركة، مبيناً أن مديرية الزراعة ليست لها علاقة بالإشراف على الشركة، وأضاف: هناك معلومات حول قيام موظف من شركة بركة بتأجير أراض للمواطنين وهذا يتطلب من الشركة التأكد من ذلك واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الموظف التابع لها.

وأوضح مدير الزراعة أن بئر مشتل صيدا تعرضت للجفاف ومنذ أسبوع تقوم صهاريج المديرية بري الغراس وهذا الأمر مرهق ومكلف على المديرية وتم وضع خطة خلال العام القادم لحفر بئر جديدة بالمشتل، علماً أن المنظمات المانحة لا تقوم بحفر الآبار وإنما فقط تجهيزها.

وأشار مدير الموارد المائية محمد زهرة إلى وضع دراسة لتنفيذ مشروع لري ٦٠٠ هكتار للأراضي المنخفضة والواقعة حول سد المنطرة، منوهاً إلى صعوبة ري الأراضي ذات المنسوب الأعلى من السد لأنها تحتاج إلى مضخات كبيرة، وري الهكتار الواحد يصل لنحو ٢٥ ملياراً لأن منسوب السد أخفض من الأراضي.

من جانبها بينت رئيس مركز البحوث الزراعية بالقنيطرة حنان عثمان أن الهيئة لا تتبنى أي محصول إلى حين الانتهاء من كل التجارب التي تستغرق نحو ٣ سنوات لمعرفة الاحتياج المائي للمحصول ومدى نجاحه وجدواه، مؤكدة وجود محصولين أعطيا نتائج مبشرة (الزعفران، الأرز البوائي).

وفي نهاية الجلسة تم التصديق على توزيع الإعانة المالية المقدمة للوحدات الإدارية وبالأكثرية.

٥٢ بالمئة نسبة تنفيذ تهذيب «نهر الغمقة»

طرطوس- ربا أحمد

يطالب الأهالي بالقليل من تهذيب لنهر الغمقة والاهتمام به لأن الروائح الكريهة لا تطاق وأصبح مرتعاً للذباب والحشرات والحيوانات في حين القصب والأعشاب تملأ جوانب النهر ليصبح مكانا للأوبئة ومسيلاً للصرف الصحي، متسائلين عن سبب الإهمال وعن المماطلة بحل إشكاليته؟ فنسبة تنفيذ المشروع لم تتجاوز ٥٢ بالمئة والصرف الصحي لن يحل لحين انتهائه على الرغم من أن المشروع بدأ منذ عام ٢٠١٩.

مدير الشؤون الفنية بمجلس مدينة طرطوس حسام حسن أشار لـ«الوطن» إلى أن مشكلة مجرى نهر الغمقة بطرطوس من المشاكل الحيوية التي تنبه مجلس مدينة طرطوس لأهمية حلها وإيجاد الحلول المناسبة، وعليه تم التعاقد مع مؤسسة الإسكان العسكري فرع طرطوس لإنجاز تهذيب مجرى نهر الغمقة بموجب عقد إشغال ٢٠٧ لعام ٢٠١٩ ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز الأعمال بقيمة ٧٩٢ مليون ليرة إضافة إلى التعاقد مع الشركة لتنفيذ أعمال تسوية وتصريف مطري وصرف صحي للشوارع المحيطة بمدرسة المحافظة والمتاخمة لمجرى النهر بموجب عقد إشغال لعام ٢٠٢١ ورصد الاعتمادات المالية اللازمة من الموازنة المستقلة للمحافظة بقيمة ٢٣٩ مليون ليرة.

وعن سبب التأخر بالعمل أوضح حسن أن العمل واجه بعض الصعوبات والنقص في تأمين مستلزمات العمل الضرورية، لذا حالياً يتم العمل على إنجاز المشروع بالسرعة الكلية للتخلص من الإزعاجات التي يعيشها القاطنون بجواره، علماً أن نسبة التنفيذ بلغت ٥٢ بالمئة، وعند الانتهاء من تنفيذ العقدين ستحل مشكلة الصرف الصحي والتي تسبب روائح كريهة وحشرات.

عذر «أجمل» من ذنب!!

الغاز متوفر لكن الأسطوانات غير متوفرة!!

السويداء- عبير صيموعة

ما زالت مشكلة تأمين الغاز المنزلي تلقي بظلالها على الأهالي في السويداء بعد أن تراوح زمن وصول رسائل استلامهم للأسطوانة بين ٧٥ و٩٠ يوماً بالحد الأدنى وما زاد الطين بلة أنه ورغم وصول الصهاريج المحملة بمادة الغاز إلى فرع شركة محروقات السويداء في كثير من الأيام حالت إشكالية عدم وجود أسطوانات حديدية دون تعبئتها وتوزيعها على الأهالي.

مصدر مسؤول في فرع الشركة بين أن توقف معمل تعبئة الغاز لأيام متفرقة رغم وجود المادة يعود إلى نقص أسطوانات الغاز الحديدية التي يتجاوز نقصها الـ١٨ ألف أسطوانة إضافة إلى عدم قدرة الفرع على إصلاح العاطل من الأسطوانات لعدم ورود توريدات جديدة للصمامات التي شهدت في الفترة الأخيرة أعطالاً كثيرة حالت دون إمكانية إعادة تعبئتها، مضيفاً: إنه في حال تم تعبئة الموجود من الأسطوانات لدى المعتمدين فإن الكميات الموجودة لا تغطي حاجة المحافظة لأن الحاجة الفعلية تصل يومياً إلى قرابة ٧ آلاف أسطوانة بينما ما تتم تعبئته لا يتجاوز الـ٣ آلاف أسطوانة يومياً.

رئيس مكتب نقابة عمال النفط في اتحاد عمال السويداء ثائر عزام أوضح لـ«الوطن» أنه وبهدف حل إشكالية عدم توافر الأسطوانات الحديدية الفارغة ضمن فرع شركة المحروقات فضلاً عن عدم قدرة إصلاح العاطل منها قام المكتب وكحل إسعافي بدعوة معتمدي الغاز على ساحة المحافظة والذين يصل عددهم إلى ٦٠٠ معتمد وطرح فكرة استلام أسطوانات الغاز الفارغة من الأهالي على ساحة المحافظة بعد تقديم الضمانات التي تضمن حق المواطن ممن يقوم بتسليم إحدى الأسطوانات الفارغة ليصار إلى تأمينها لفرع الشركة بعد التنسيق مع وزارة النفط وشركة (تكامل) لوضع آلية تضمن تعبئتها وتسليمها لأصحابها في حال وجود المادة ما سيؤدي بالضرورة إلى الإسراع بوصول الرسائل الإلكترونية للأهالي.

وأشار إلى تجاوب المعتمدين جميعاً ما تم طرحه ضمن الاجتماع إلا أنه تم التأخير في اتخاذ القرار بالآلية الجديدة لاستلام أسطوانات الغاز من الأهالي نظراً لعدد الحضور القليل للمعتمدين الذي لم يلب الهدف الأساسي من الاجتماع حيث تقرر عقد اجتماع آخر مع بداية الشهر القادم وبحضور أغلبية المعتمدين لوضع آلية منصفة وقانونية تعتمد الضمانات الحقيقية لاستلام وتسليم الأسطوانات لتتم بعد الاجتماع مخاطبة الجهات المعنية كلها لوضع مقترح آلية الاستلام وتوزيع الأسطوانات.